مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد: 04 العدد: 03 السنة: 2021 ص.ص: 370 - 384

دراسة تقييمية لتغير سعر البترول على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وأعراض العلة الهولندية للفترة (2014-2020).

An evaluation study of the change in the price of oil on economic indicators in Algeria and the symptoms of the Dutch cause for the period (2014-2020).

صباح قروي[1*]،جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، garouisabah@hotmail.fr

ربيع عيساني[2]، المركز الجامعي سي الحواس – بريكة -، Rabie_ai@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/11 **تاريخ قبول المقال:** 2021/10/27

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر بالنظر إلى أسعار البترول في الفترة ما بين (2014-2020)، ومحاولة تشخيص إن كان الاقتصاد الجزائري يعاني المرض الهولندي. وقدتوصلت الدراسةإلى أن الإقتصاد الجزائري تأثر بإنهيار أسعار النفط، وبالتراجع السلبي للعديد من المؤشرات الإقتصادية كعجز الموازنة العامة، إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي، إرتفاع معدلات البطالة،...الخ.وهذا ما يؤكد أن الإقتصاد الجزائري رهين لقطاع المحروقاتويعاني العلة الهولندية، وأن التخلص من هذه التبعية أصبحت حتمية في ظل عدم استقرار أسعار البترول .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، أسعار البترول، المؤشرات الاقتصادية، المرض الهولندي.

Abstract:

This study aims to shed light on the economic changes in Algeria in view of oil prices in the period between (2014-2020), and an attempt to diagnose whether the Algerian economy suffers from the Dutch disease. The study in this research concluded that the Algerian economy was affected by the collapse of oil prices, and by the negative decline of many economic indicators such as the public

* المؤلف المرسل: **صباح قروي**.

budget deficit, low economic growth rates, high unemployment rates,...etc. This confirms that the Algerian economy is hostage to the hydrocarbon sector and suffers from the Dutch problem, and that getting rid of this dependency has become inevitable in light of the instability of oil prices and their connection to external factors that cannot be controlled or predicted. **Keywords**: Algerian economy, oil prices, economic indicators, Dutch disease.

المقدمة:

شهد العالم تذبذبا اقتصاديا للفترة ما بين 2014 و2020 ، أدت إلى ركوده عالميا بسبب العديد من التجاذبات خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين إلى جانب الازمة الصحية العالمية لجائحة كورنا، فكانت النتيجة زيادة التوترات التجارية العالمية، وتزايد الرسوم الجمركية، وتباطؤ معدلات النمو وانخفاض التنقل و التعاملات بين الدول.

في ظل هذه الظروف العامة عرفت أسعار البترول حركية عالمية، أدت إلى تغيير اقتصادات العديد من الدول من بينها الجزائر، حيث يعتبر البترول المصدر الاساس والاول لاقتصادها وهوالمؤشر المهم على تطور وتدهور المتغيرات الاقتصادية، وقد شهدت الفترة ما بين (2014-2020) حزمة من التقلبات الاقتصادية على مستوى العالم بشكل عام والعربي بشكل إقليمي والجزائري بشكل محلي.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على تغير سعر البترول وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للفترة ما بين (2014-2020)، وهل يعاني هذا الاخير من أعراض العلة الهولندية، وعليه فإن الإشكالية المطروحة هي: **كيف يؤثر تغير سعر البترول على المؤشرات الاقتصادية للفترة ما بين (2014-2020)، وهل يعاني الاقتصاد الجزائري العلة الهولندية؟.**

- **فرضيات البحث**

بهدف الإجابة على هذه الإشكالية فإن هذا البحث حاول اختبار الفرضيات التالية:

- تحسن المؤشرات الإقتصادية في الجزائر رهين بأسعار النفط،
- تذبذب المؤشرات الإقتصادية للفترة ما بين (2014-2020) يؤكد أن الإقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تشخيص حالة الإقتصاد الجزائري وعلاقته بتغير أسعار النفط؛

- إبراز أعراض المرض الهولندي ومقارنتها بحالة الإقتصاد الجزائري؛
- محاولة اقتراح بدائل فعالة للتخلص من التبعية للريع.

- **منهج الدراسة**

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الظاهرة المدروسة وهي المرض الهولندي، كما تمتشخيصها وإسقاطها على الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطور المؤشرات الإقتصادية الوطنية وطبيعة العلاقة بين هذه الأخيرة وتذبذب أسعار البترول.

المبحث الأول: تشخيص حالة الإقتصاد الجزائري وعلاقته بتغير سعر البترول:

سيتم تتبع تطور أسعار البترول في الجزائر للفترة ما بين (2014-2020)، إلى جانب تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الفترة وأهم الإجراءات المتخذة لتصحيح الأوضاع الإقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور أسعار البترول في الجزائر للفترة ما بين (2014-2020):

يمكن تتبع تطور أسعار النفط للفترة (2014-2020) كما يبينها الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): **تطور أسعار البترول للفترة** (2014-2020) **بالدولار**.

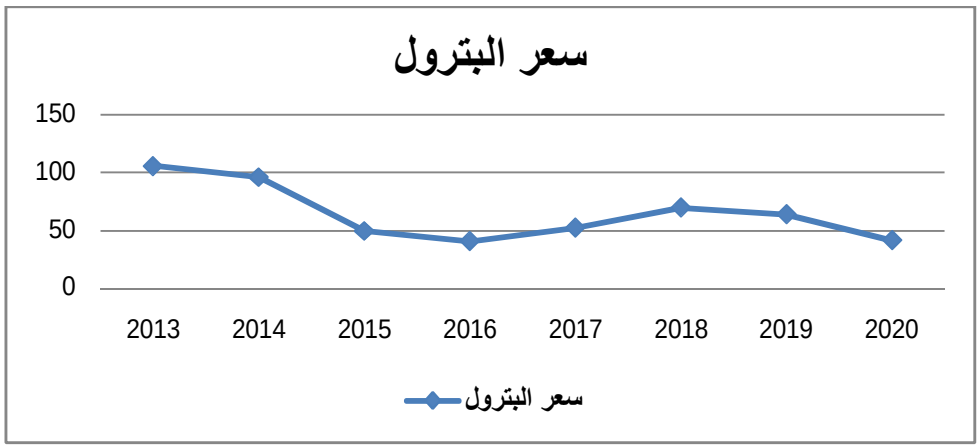

Source: average annual oil price for selected OPEC crude oils from 1960 to 2020.

شهدت أسعار النفط تذبذبا كبيرا خاصة في الفترة ما بين (2014-2020)، فانخفضت من 96.29 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 52.51 دولار للبرميل سنة 2017، فبلغت قيمة الانخفاض إلى حوالي 70%، وعاودت بارتفاع طفيف سنة 2018 لتصل إلى 69.78 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 2019 الى 64.05 دولار، لتصل سنة 2020 إلى 41.47 دولار ، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تذبذب أسعار النفط والانخفاض ما يلي:

- الطفرة في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة؛
- زيادة إنتاج النفط في بلدان خارج الأوبك مثل كندا والبرازيل؛
- زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في بعض بلدان الأوبك؛[1]
- زيادة إنتاج النفط في العراق، ورفع العقوبات على ايران، وتعزيز صادراتها من النفط؛[2]
- الارتفاع سنة 2018 وصل إلى 69.78 دولار للبرميل فسر إلى تحسن معدل نمو منطقة اليورو والدول الناشئة، ومن أبرزها إرتفاع وتيرة النمو في الصين والهند، وبناء عليه ارتفعت وتيرة النمو الإقتصادي العالمي إلى 2.3 %في عام 2018 مقابل 2 % في عام 2017.[3]
- **الانخفاض سنة 2019 الى 64.05 دولار يفسر بما يلي:**
- سيطرت عوامل سياسية وأخرى اقتصادية على أسعار النفط خلال 2019؛
- تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع الطلب العالمي، وما ترتب على ذلك من تراجع نمو الاقتصاد الصيني كأكبر مستورد للنفط وثاني أكبر اقتصادي عالمي؛
- أثر النمو القوي للنفط الصخري، بجانب تصاعد مخاوف الركود بشأن الاقتصاد العالمي، ونشاط الإمدادات لبعض كبار منتجي النفط العالميين على تراجع الأسعار خلال العام.
- تزايد الاضطرابات الجيوسياسية للدول المصدرة للنفط، كأبرز العوامل الداعمة لارتفاع الأسعار، إضافة إلى تدخل منظمة الدول المصدرة أوبك والمنتجين المستقلين في استمرار اتفاق خفض الإنتاج فيما عرف بـ" **أوبك** + ".
- تأثر أسواق النفط جراء حرب الرسوم التجارية بين قطبي الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة والصين) والتي بدأت في مارس 2018 وحتى الآن، مما زاد حالة عدم اليقين بشأن نمو الاقتصاد العالمي وأثر سلبا على حجم الطلب على النفط.
- التأثير الكبير في كون الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بمتوسط 19 مليون برميل يوميا، بينما الصين أكبر مستورد عالمي للخام متوسط 13.2 مليون برميل يوميا[4].

---

[1] Ahmed Al- Darwish and al, Saudi Arabia:Tachling emerging economic challenges to sustain strong growth, International Monetary Fund, Washington, 2015, p7.

[2] مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، صندوق النقد الدولي، أفريل 2016، ص02.

[3] تقرير آفاق الإقتصاد العربي الجزائر، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع،الامارات العربية، أبريل2019 ، ص 02.

[4] التقرير الاقتصادي الموحد،صندوق النقد العربي، الامارات العربية، 2019، ص 85.

- **الانخفاض سنة** 2020 يفسر بالأزمة الصحية العالمية لجائحة فيروس كورنا كوفيد19 والتي أثرت سلبا على اقتصاديات العالم، فأدت إلى التوقف التام للدورة الاقتصادية داخل البلدان وخارجها، خاصة الانخفاض الكبير في الطلب على وقود النقل وضعف الآفاق الاقتصادية خلال جائحة فيروس كورونا وهذاما سبب إنخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2014-2020):

سيتم تتبع تطور أهم المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي، قطاع الانتاج السلعي حسب النشاطات والصناعات، إلى جانب تتبع تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى كالموازنة العامة والتضخم والبطالة.

أولا: الناتج المحلي الاجمالي:

شهد العالم تأزم في الأوضاع الاقتصادية بداية من سنة 2014 فتدهورت العديد من المؤشرات الإقتصادية، إلا أنه بدأ بتعافي سنة 2018 فكانت بداية يكسوها تفاءل في ظل التحسن الذي شهده النشاط الصناعي والتجاري العالمي عام 2017، ولكن ما لبث أن تراجع الانتعاش المحقق للظروف التي شهدها العالم ولايزال يعيشها من أزمة وبائية صحية وهي جائحة كورونا إلى يومنا هذا، إلى جانب عدم اليقين بشأن السياسة التجارية، في ظل اتجاه القوتين الاقتصاديتين العالميتين(الولايات المتحدة الامريكية والصين) إلى رفع الرسوم الجمركية على تجارتهما البينية، والتي تصاعدت على إثرها وتيرة الحمائية التجارية.

فق دساهمت هذه الظروف في تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وكانت سببا في التأثير الانكماشي الناتج عن عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في بعض الاقتصادات الكبرى في عام 2018، كما انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.6 عام 2018، مقابل 3.8 عام 2017، وبالرغم من أن أداء الاقتصادات العربية كمجموعة سجلت تحسنا ملموسا خلال عام 2018، وارتفعت وتيرة النمو في أكثر من نصف تلك الدول مدعومة بنتاج تلاقي ظروف خارجية وداخلية كانت إيجابية في المجمل، فعلى مستوى التطورات الدولية ساهم ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي خلال النصف الاول من عام 2018 في دعم الطلب على النفط ، وزيادة أسعاره في الاسواق الدولية، وعلى السلع و الخدمات المصدرة من الدول العربية، مما كان له أثر إيجابي على حجم النشاط الاقتصادي في تلك الدول، وسجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل نموا بلغ نحو 8% عام 2018 بالمقارنة

مع 2.8 % عام 2017، وسجل الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر تطورا ملحوظا على غرار الدول العربية والذي ارتبط بتحسن أسعار النفط وزيادة الطلب عليه في الاسواق الدولية [1]، إلا ان هذا التحسن الملحوظ للوضعية الاقتصادية العالمية عاود في التأزم ابتداء من سنة 2019 بسبب جائحة كورونا، فتوقفت الحركة الاقتصادية توقف شبه تام مما أدى إلى إنخفاض الطلب على أسعار النفط، وهو ما أثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول التي تعتمد على هذا الاخير بشكل كلي، والجزائر من بين الدول التي تأثر إقتصادها بانخفاض أسعار البترول فشهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا خلال هذه الفترة، وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الاجمالي بمليون دولار أمريكي واسعار النفط بالدولار للفترة (2014-2020) .

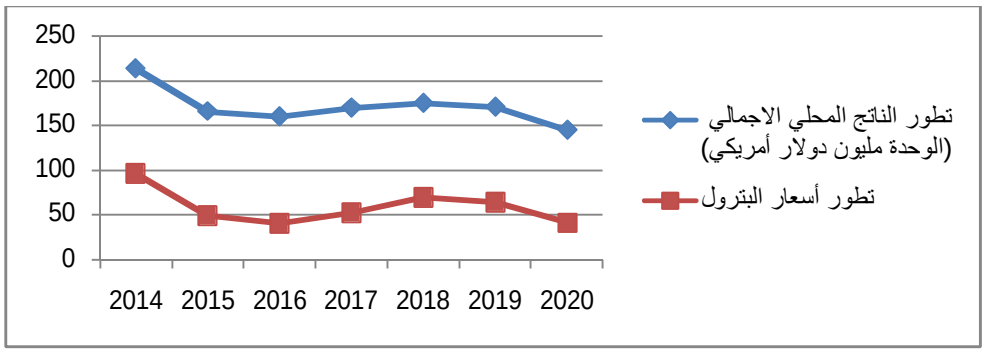

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- www.data albankaldawli.org, le 01/08/2021 à 06:00 du matin.
- statistic OPEC crude oils from 1960 to 2020

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حركة تطور الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الجزائري ارتبطت ارتباط وثيق جدا بحركة أسعار النفط حيث :

- بانخفاض أسعار النفط من 96.29 دولار سنة 2014 إلى 49.49 دولار سنة 2015، انخفض الناتج المحلي الاجمالي من 213.81مليار دولار إلى 165.98مليار دولار لنفس الفترة ، لينخفض الناتج المحلي الاجمالي الى 160.03مليار دولار أمريكي في سنة 2016 بانخفاض سعر النفط إلى 40.76 دولار .

[1] التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، مرجع ساق، ص1.

- ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 160.03 مليار دولار أمريكي سنة 2016 الى 175.41مليار دولار أمريكي سنة 2018 والذي قابله ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة من 40.76 دولار إلى 69.78 دولار.
- ليعاود الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض للسنوات 2019 ، 2020 من 171.16 مليار دولار و 145.16 مليار دولار على التوالي بسبب جائحة فيروس كورونا الذي أدى إلى إنخفاض أسعار البترول من 64.05 دولار إلى 41.47 دولار للسنوات 2019 و 2020 على التوالي.

أما في ما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج الاجمالي، سجلت قطاعات الانتاج السلعي زيادة في حصتها في الناتج المحلي الاجمالي على حساب قطاع الخدمات، خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية، التي زادت حصته حيث بلغت 55 % مقارنة بقطاع الخدمات الانتاجية الذي بلغ 26% ، وقطاع الخدمات الاجتماعية الذي بلغ 19 % ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): توزع الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق لسنة 2020

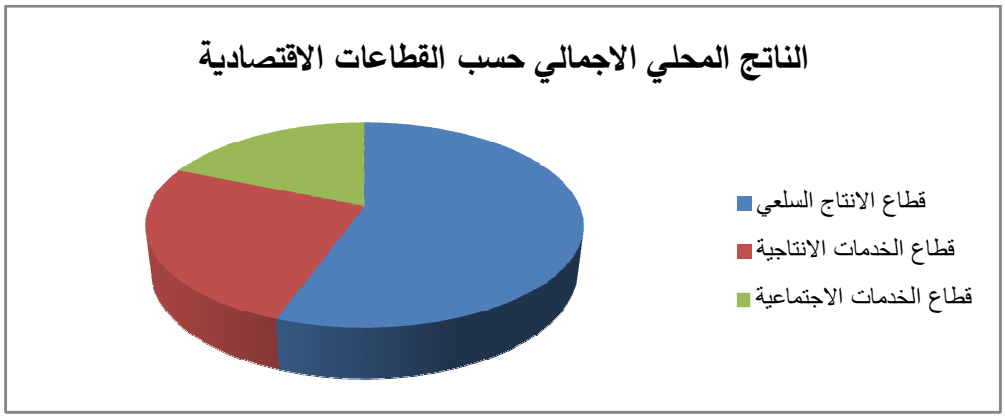

- **المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير الصندوق العربي الموحد، 2021، ص 279،

ثانيا: قطاع الانتاج السلعي حسب النشاطات والصناعات

من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي فإن قطاع الصناعات الاستخراجية سجل أكبر نسبة مساهمة في القطاع الانتاجي السلعي للناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت 45 %، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): نسبة مساهمة النشاطات في القطاع الانتاجي

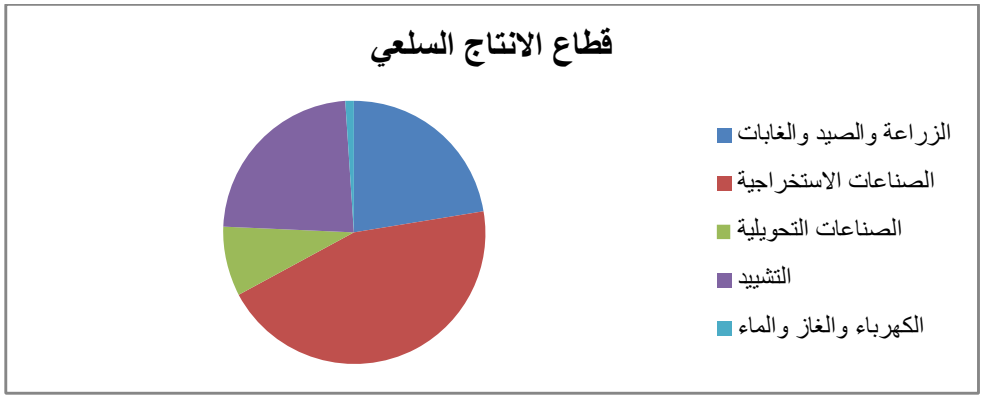

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير الصندوق العربي الموحد، 2021، ص 279.

ثالثا: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى:

شهدت العديد من المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والبطالةتغيراملموسا في الفترة ما بين (2014-2020).

1- **معدل البطالة:** يمكن توضيح حركة البطالة في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(05): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2014-2020)

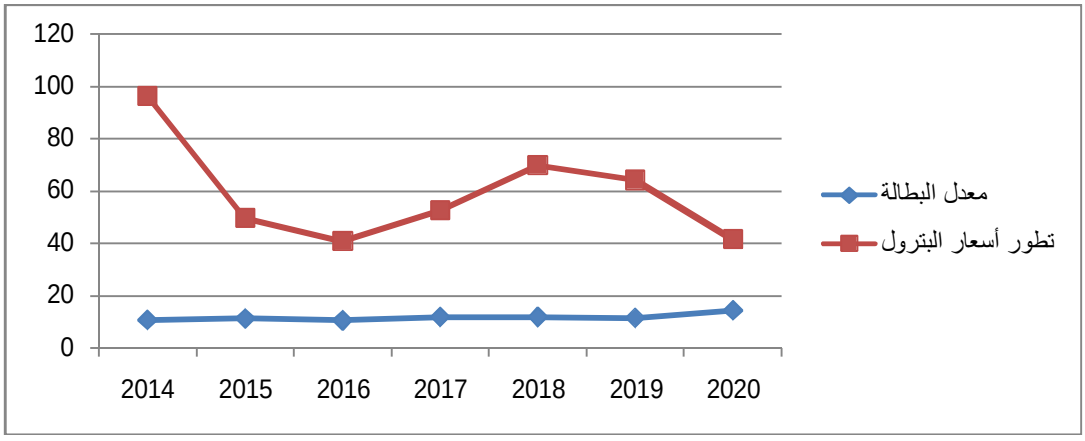

المصدر: **الديوان الوطني للإحصاء** www.ons.dzle 01/08/2020 à 06 :00 du matin

من الشكل أعلاه فإن البطالة في الجزائر شهدت ارتفاعا كبيرا فانتقلت من 10.6 % سنة 2014 لتصل إلى 14.2 % سنة 2020، متأثرة بتغير أسعار البترول والتي خفضت من مداخيل الجباية البترولية لخزينة الدولة الجزائرية، وهو ما أدى إلى إنخفاض المشاريع الاستثمارية وبالتالي إرتفاع البطالة.

2- **معدل التضخم:** يمكن تتبع معدلات التضخم من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(06):تطور معدلات التضخم للفترة ما بين (2014-2020)

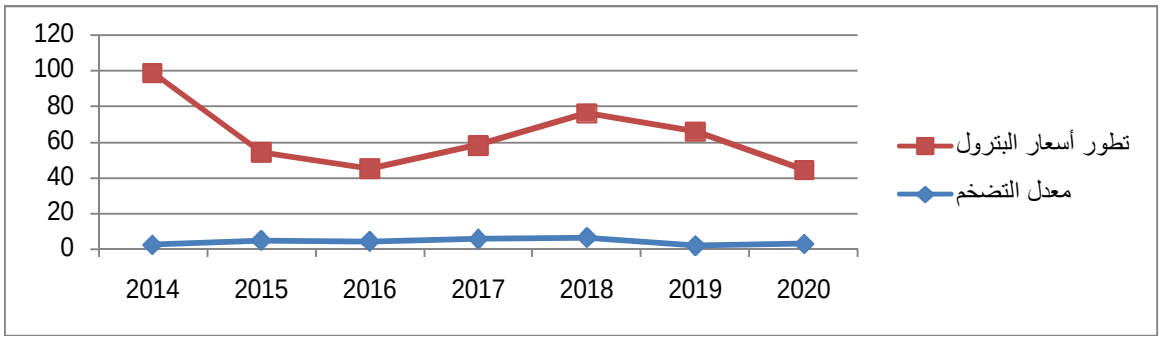

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dzle 01/08/2020 à 06 :00 dumatin

شهدت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2014-2020)، فارتفعت من 2.4% سنة 2014 لتصل إلى 6.39 % سنة 2018، وهذا الارتفاع بسبب إنخفاض الايرادات النفطية ، إلا أنه يشهد انخفاضا سنة 2019 ليعاود في الارتفاع سنة 2020 ، وهذا التغير نتيجة الازمة الصحية الوبائية لجائحة كورونا.

3- **الحساب الجاري:** يمكن تتبع وضعية الحساب الجاري من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(07): تطور الحساب الجاري للفترة ما بين (2014-2020).

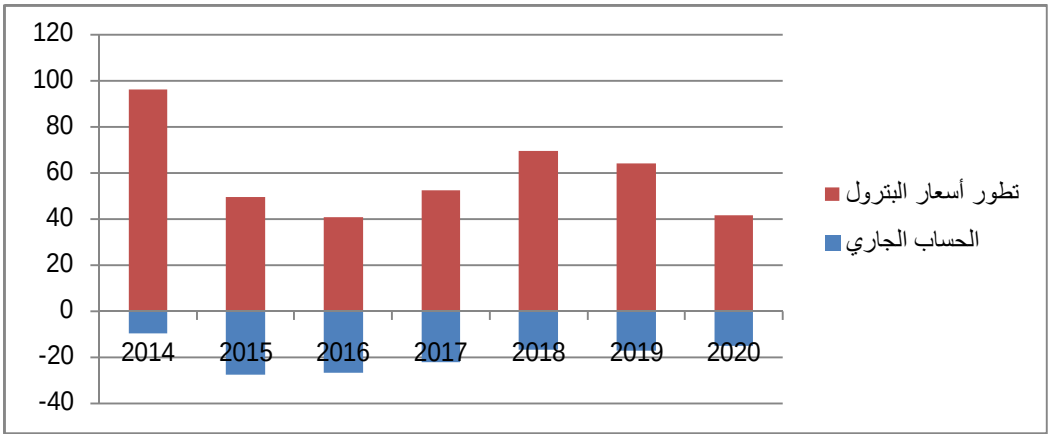

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz, le 01/08/2020 à 6 :00 du matin

من خلال تتبع تطور وضعية الحساب الجاري فإنه يعاني عجزاكبيرا وهذا ما يؤكد إعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية وضعف المعاملات التجارية خارج قطاع المحروقات .

4-الموازنة العامة:

شهدت الموازنة العامة عجزا كبيرانتقل من 0.9 - % سنة 2013 ليصل إلى -10% سنة 2020، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(08): عجز الموازنة العامة (2014-2020)

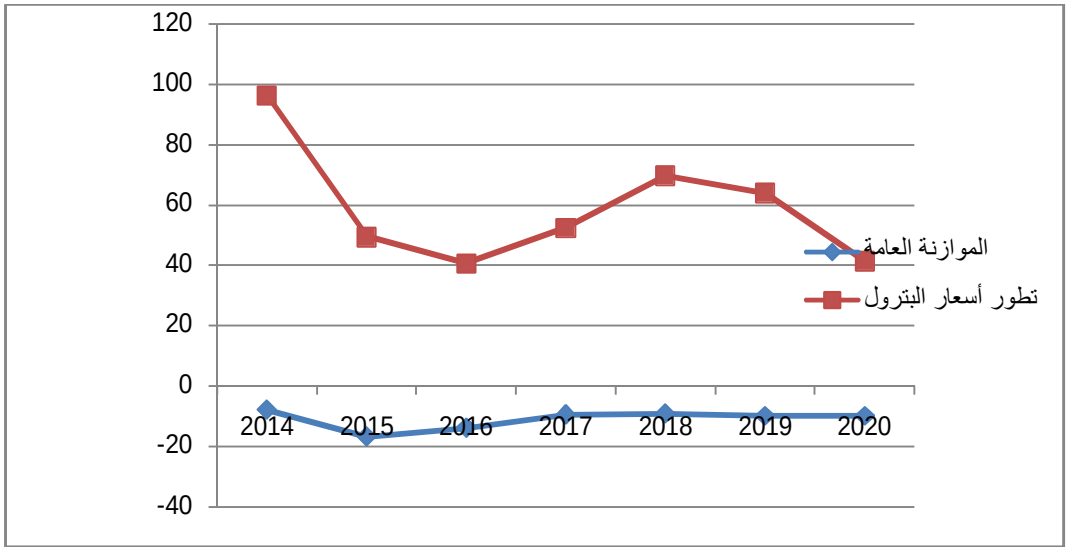

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي، 2014،2015 ،2016 ، 2020،2021.

نلاحظ أن الموازنة العامة تعاني من عجز كبير والذي انتقل من -0.9 % لسنة 2014 إلى -10% لسنة2020.

من خلال تطور أهم هذه المؤشرات للإقتصاد الوطني والذي تؤكد أن إنخفاض سعر النفط انعكس سلبا على معدل النمو، الموازنة العامة، معدلات البطالة، والحساب الجاري وهذا ما يثبت تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لتصحيح الأوضاع الإقتصادية في الجزائر:

على ضوء التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة وبهدف التصدي للآثار السلبية لهذا الانخفاض الحاد ، والحاجة إلى تنشيط ودفع النمو الإقتصادي وتصحيح الاختلالات على مستوى المؤشرات الإقتصادية من عجز الموازنة العامة، إرتفاع معدلات البطالة والتضخم...الخ، فإن أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطة الجزائرية تتمثل في:

1- التزام الدولة بمواصلة المحافظة على استدامة تمويل المالية العامة وموازنة الحسابات الخارجية؛

2- الحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية؛

3- تبني بنك الجزائر آلية جديدة تتمثل في آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة من خلال برامج التسيير الكمي التي دخلت حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض بنهاية عام 2017، بحث يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر للأوراق المالية التي تصدرها

الحكومة من أجل المساهمة في سداد عجز الموازنة العامة، وتلبية متطلبات تمويل الدين العام، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار بالاعتماد على الاقتراض الداخلي؛

4- مكافحة التهرب الضريبي وتشديد العقوبات، والذي أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بمعدل 25.3 و 53.2 في المئة على التوالي للفترة (2016-2019)؛

5- ترشيد الدعم المالي المباشر وغير المباشر وترشيد الإنفاق الجاري؛[1]

6- رفع أسعار الوقود و الكهرباء.[2]

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالمرض الهولندي:

يبرز هذا المبحث مفهوم المرض الهولندي وعلاقته بالاقتصاد الجزائري للفترة ما بين (2014-2020).

المطلب الأول: مفهوم المرض الهولندي:

المرض الهولندي أو كما يسمى العلة الهولندية أو لعنة الموارد الطبيعية،سمي بهذا الإسم نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في الفترة ما بين (1900-1950)، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث ازداد الميل المحلي للاستهلاك البذخي المبالغ فيه، و الاعتقاد بأن كنزهم الثمين النفط لن ينضب أبدا، إلا أنهم سرعان ما أدركوا العكس، اذ شارفت آبار النفط على الأفول بسبب الإنتاج الكبير، والأدهى والأمر من ذلك أنه لم تستغل عوائد النفط والغاز في تطوير القطاعات الأخرى وخصوصا القطاع الصناعي، على العكس من ذلك أغلق القطاع الصناعي أبوابه من أجل التوجه إلى قطاع الاستخراج (قطاع المورد الطبيعي)، لذلك سميت هذه الحالة بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد[3]، كما أن هذا الأخير يؤدي إلى رفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا، فالصادرات النفطية تسد الطريق في وجه القطاعات المصدرة الواعدة الأخرى، ولاسيما الزراعية والصناعية، ما يجعل من الصعب تنويع الإقتصاد. وكرد على ذلك يتبن لصناع السياسة سياسات حمائية للحفاظ على النشاطات الإقتصادية التي يزداد موقفها التنافسي ضعفا، واضعين العبء المالي على قطاع النفط، وعندما تصبح الزراعة أو الصناعة معتمدة على التحويلات التي تأتيها

[1] التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي ، ص 03.

[2] مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3] لورنس يحي صالح، فاطمة محسن، الإقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد، وقائع المؤتمر العلمي الثاني / الإقتصاد العراقي – ملامح الانهيار وفرص الامتياز جامعة البصرة – كلية الإدارة و الإقتصاد مع كلية شط العرب ، 20-21/ 2016/5.

من النفط فإن الإعتماد على هذا الأخير يتزايد، وتغيب حوافز العمل على توظيف رأسالمال بفاعلية أكبر، ومع الزمن قد نصل إلى فقدان التنافسية على نحو دائم[1]، والذي يصفه الإقتصادي **جوزيف ستيغليتز** بأنه يترافق مع زيادة الأموال ولكن مع زيادة معدل البطالة وبالتالي يؤدي إلى بلاد غنية ومواطن فقير.

المطلب الثاني: آثار المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري:

من أهم آثار العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري نجد أثر الانفاق، أثر تحويل الموارد، وأثر التغير في النفقات.

أولا: أثر الإنفاق[2]

أثر الإنفاق يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، حيث يرتفع الدخل فيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري بفعل زيادة الواردات بتمويل من الإيرادات النفطية، ونتيجة لذلك يرتفع سعر الصرف الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يشكل نتيجة بديهية في ظل نظام سعر الصرف المربوط،والأثر النهائي زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة فيضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

ثانيا:أثر تحويل الموارد:

تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وعلى أثر ذلك تزيد المنتجات الهامشية للعوامل المتحركة، وتتحول عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، منها مثلا السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، ويتوقف حجم أثر تحويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها من القطاعات غير النفطية القابلة للتبادل

[1] ريفيناوووتش، التخلص من لعنة الموارد، متابعة النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المتفتح، السلسلة3، نيويورك،(2005)، ص23.

[2] بن عيسى كمال الدين، المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 08 ماي قالمة،(2015) ، ص05.

التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، أي على قابلية الأيدي العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات،فيؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي.

ثالثا: أثر التغيير في النفقات:

ينتج أثر التغيير في النفقات من إرتفاع مستوى الإستهلاك الذي يترافق مع إرتفاع الدخل الوطني، ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري إزدياد إستهلاك هذه الأخيرة مع إنخفاض العرض المحلي نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى إنخفاض في الميزان التجاري.

كما تؤدي لعنة الموارد إلى قلة النمو الإقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية من خلال:

1. تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛
2. تذبذب في إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط؛
3. سوء إدارة الموارد؛
4. ضعف و قلة تأثير ، وعدم استقرار و فساد في المؤسسات أمام وفرة الموارد السهلة.[1]

من خلال اثر المرض الهولندي أعلاه، وتتبع أعراضه في الجزائر من خلال:

- أثره على الناتج المحلي الاجمالي والتي أُكدت من خلال الاحصائيات السابقة؛
- ضعف مساهمة كل قطاع من القطاعات الكبرى في الناتج المحلي الاجمالي، في حين يبقى قطاع المحروقات المساهم الأكبر وبنسبة عالية وصلت إلى أكثر من 39.21%.
- إرتباط حركة الحساب الجاري، معدلات التضخم و البطالة بأسعار النفط.

فإن هذه النقاط تؤكد أن الاقتصاد الجزائري يعاني المرض الهولندي،والتي توضح ارتباط العديد من المؤشرات الاقتصادية كالبطالة و الموازنة العامة بأسعار النفط وتبعيتها لها ومعاناته من هذه العلة.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة فإنه هناك ارتباط وثيق جدا بين ديناميكية أسعار النفط و تغير المؤشرات الاقتصادية للفترة ما بين (2014-2020) في الجزائر، وقد اثبتت هذه الدراسة التبعية للقطاع الريعي للاقتصاد الجزائري وسيطرته على أكثر من 40% من الناتج المحلي الاجمالي و أكثر من 97 % من ايرادات الدولة، وهذا ما يؤكد أنه يعاني العلة الهولندية خاصة وان القطاع

[1] حليمي حكيمة، ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الإقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية- قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس،(2017) ، ص 121.

الاستخراجي له الحصة الأكبر مقارنة بالقطاعات الاخرى، فأثر انخفاض سعر النفط بشكل كبير جدا على المؤشرات الإقتصادية الجزائرية فأدت إلى الإعتماد على الإقراض الداخلي والتمويل غير التقليدي، ورفع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية و...الخ، فكل هذه الإجراءات تؤكد على تبعية الإقتصاد الجزائري للقطاع الريعي، كما تؤكد ضعف إنتاجية وتنافسية القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتي تكاد تكون مساهمتها في الإقتصاد الوطني معدومة، إلى جانب تذبذب إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط.

كما أن نتائج اختبار الفرضيات كانت كما يلي:

- صحة الفرضية القائلة أن تحسن المؤشرات الإقتصادية في الجزائر رهين بأسعار النفط، وهذا ما ترجمته لنا وضعية المؤشرات الإقتصادية والتي تأثرت سلبا بانخفاض أسعار النفط.

- صحة الفرضية القائلة أن الإقتصاد الجزائري يعاني المرض الهولندي، خاصة وأن قطاع المحروقات يعول عليه بنسبة 98% ، وهذا ما يثبت تأثير هذا القطاع على باقي القطاعات الأخرى والتي تؤكد أعراض هذا المرض.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها فإنه يمكن **إقتراح** ما يلي:

- ضرورة تطوير مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات؛
- لتحقيق التنمية يجب أن تكون هناك استراتيجية محكمة ومدروسة وإرادة سياسية قوية ؛
- حتمية التخلص من التبعية لقطاع المحروقات حيث يجب أن يكون ضمن استراتيجية التنمية وليس وسيلة لتحقيقها.
- حتمية التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات الاخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المقالات

- ريفينووتش، التخلص من لعنة الموارد، متابعة النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المتفتح، السلسلة3، نيويورك،2005.

- حليمي حكيمة، ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية- قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس،2017.

- Ahmed Al- Darwish and al, Saudi Arabia :Tachling emerging economic challenges to sustain strong growth, International Monetary Fund, Washington, 2015.

ثانيا: الملتقيات:

- لورنس يحي صالح، فاطمة محسن، الاقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد، المؤتمر العلمي الثاني / الاقتصاد العراقي – ملامح الانهيار وفرص الامتياز جامعة البصرة ، كلية الإدارة و الاقتصاد مع كلية شط العرب ، 20-21/ 2016/5.

- بن عيسى كمال الدين، المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي قالمة،2015.

ثالثا: التقارير الدولية:

- تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، أفريل 2016.

- تقرير صندوق النقد العربي، تقاريرآفاققطرية :الجزائر ، الإصدار التاسع، الامارات العربية، أبريل2019 .

- تقرير صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد،2019.

- تقرير الصندوق العربي الموحد، 2021.

- Average annual oil price for selected OPEC crude oils from1960 to 2020.

رابعا: المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي للبنك الدولي.www.data albankaldawli.orgتاريخ الاطلاع 2021/08/01 على الساعة 06:00 صباحا.

- الموقع الرسمي لديوان الوطني للإحصاء .www.ons.dzتاريخ الاطلاع 2021/08/01 على الساعة 06:00 صباحا.